# أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات

## "دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

**نور الدين موالدي***

**إشراف: أ. د. رشا حمادة**

**المشرف المشارك: أ. د. منذر العواد**

**الملخص**

**يهدف البحث إلى دراسة أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة مستحقات المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 التي تتضمن القوائم المالية المعاد عرضها لعامي 2018 و2017 وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) بالإضافة لقوائم عام 2019 لتلك المصارف.**

**وقد تم احتساب المتغير المستقل والمتمثل بالخسائر الائتمانية المتوقعة بواسطة بيانات قائمة الدخل والإفصاحات الموجودة في البيانات المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة.**

**أما جودة المستحقات التي تمثل المتغير التابع، فقد تم احتسابها بالاعتماد على مفهوم المستحقات الاختيارية عن طريق طرح المستحقات الإجبارية من المستحقات الكلية من واقع بيانات المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للمصارف عينة الدراسة.**

*طالب دكتوراه - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

**كما تم الاعتماد على حجم المصرف بوصفه متغيراً ضابطاً، وقد قيس عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصارف عينة الدراسة.**

**اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك على عينة من (11) مصرفاً هي المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2017، 2018 و2019، مستخدماً أساليب إحصائية متقدمة متمثلة بالتحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data).**

**خلص البحث إلى النتائج الآتية:**

**1. وجود أثر معنوي عكسي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في المستحقات الاختيارية تبعًا لحجم لإجمالي أصول المصرف، ومن ثمّ وجود أثر معنوي طردي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات تبعاً لحجم لإجمالي أصول المصرف. أي أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) قد أدى إلى تحسين جودة المستحقات لدى هذه المصارف. يرى الباحث أن الانتقال من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ساعد على الاعتراف بالخسائر الائتمانية في التوقيت المناسب دون القيام بتأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية لحين حدوثها.**

**2. وجود أثر معنوي عكسي بين إجمالي أصول المصرف والمستحقات الاختيارية، ومن ثمّ وجود أثر معنوي طردي بين إجمالي أصول المصرف وجودة المستحقات. يرى الباحث أن استخدام المصارف كبيرة الحجم لتقنيات متطورة عند قيامها بالتصنيف الائتماني للتسهيلات الائتمانية قد أدى إلى جودة أعلى عند احتسابها الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمصارف الأصغر حجماً.**

**الكلمات المفتاحية: الخسائر الائتمانية المتوقعة، جودة المستحقات.**

**التعريفات الإجرائية**

- **الخسائر الائتمانية: هي الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها (أي كل العجز النقدي)، مخصومًا بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلية المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُسْتَحْدَثة ذات المستوى الائتماني المتدني).**
- **الخسائر الائتمانية المتوقعة: هي متوسط الخسائر الائتمانية مُرجحة بالمخاطر المتعلقة بالتعثر الذي يحدث في السداد على أنها أوزان.**
- **جودة المستحقات: هي مدى ارتباط المستحقات بتحقق التدفقات النقدية؛ إذ يشير وجود فروقات بين المستحقات الكلية وصافي التدفقات النقدية إلى انخفاض جودة المستحقات.**

# The impact of Calculating the Expected Credit Losses in Accordance with IFRS (9) on the Quality of Accruals
## (An Analytical study on conventional banks listed on the Damascus Securities Exchange)

**Nour eddin Mawalady***
**Supervisor: Prof. Rasha Hamadeh**
**Co-Supervisor: Prof. Munther Al-Awwad**

## Abstract

**This paper investigates the impact of calculating expected credit losses in accordance with IFRS (9) on the quality of accruals regarding the conventional banks listed on the Damascus securities exchange, based on the published financial statements for the year ended December 31, 2019, which include the restated financial statements for the years 2018 and 2017 in accordance with IFRS (9) in addition to the 2019 financial statements.**

**The expected credit losses represented the independent variable. It was measured using data from the income statements and notes of banks.**

**The quality of accruals represented the dependent variable. It was measured by the discretionary accruals which is equal to total accruals minus the non-discretionary accruals by using data from financial position, income statements and cash flow statements of banks.**

**The size of the bank was relied on as a control variable and it was measured by the natural logarithm of the bank's total assets.**

**The descriptive and analytical approach followed in this paper using a sample of (11) banks representing the conventional banks listed on the Damascus securities exchange during the period 2017,**

* PhD Student - Accounting Department - Faculty of Economics - Damascus University.

**2018 and 2019, using panel data to test the paper hypothesis.**

**The paper concluded that:**

**There is a significant positive impact for the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS (9) on the quality of accruals according to the size of the total assets which helped to recognize credit losses in a timely manner without delaying recognition of credit losses until they occurred.**

**There is a significant positive impact for the size of the total assets on the quality of accruals. That means banks with large total assets had higher quality financial data, which may be explained by those banks using more advanced technologies when performing the credit classification of credit facilities to calculate expected credit loss.**

**Keywords: Expected credit loss, quality of accruals.**

**Definitions**

**Credit loss: The difference between all contractual cash flows that are due to a bank in accordance with the contract and all the cash flows that the bank expects to receive (i.e. all cash shortfalls), discounted at the original effective interest rate (or credit-adjusted effective interest rate for purchased or originated credit-impaired financial assets).**

**Expected credit losses: The weighted average of credit losses with the respective risks of a default occurring as the weights.**

**Quality of accruals: The extent to which accruals map into cash flow realizations, where a poor match signifies low accrual quality.**

## أولاً: الإطار العام

### 1.1 - المقدمة

أدى الاعتماد على نموذج الخسائر المتكبدة (Incurred Loss) إلى تأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية لحين حدوثها على الرغم من وجود مؤشرات تنبئ بحدوث هذه الخسائر، الأمر الذي دعا مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) لاعتماد نموذج جديد يعتمد على التوجه المستقبلي للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss) دون الحاجة إلى الانتظار للوصول لمرحلة التعثر للاعتراف بخسائر الائتمان[1].

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات التي تطرأ عليها في نهاية كل فترة مالية من أجل إظهار أثر التغيرات في المخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأساسي للأصول المالية؛ أي أنه لم يعد من الضروري انتظار حدوث تعثر من أجل الاعتراف بالخسائر الائتمانية[2].

إن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من المصارف القيام بمجموعة من التقديرات المحاسبية فيما يخص احتمالية التعثر، التعرض عند التعثر والخسارة عند التعثر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً أو إيجاباً في جودة مستحقات هذه المصارف.

إن التغيير الحاصل في توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى المرونة التي يمنحها معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة قد يؤثر بشكل أو بآخر في جودة المستحقات، ومن ثمّ على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية تبعاً لإجمالي أصول المصارف التي تطبق هذا المعيار.

---

[1] أحمد، وفاء. (2016). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد رقم 20 العدد رقم 4. ص 11.

[2] المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية. ص 290–418.

قام مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية في 14 شباط 2019 بإصدار القرار رقم (4/ م.ن)، ويتضمن مجموعة من التعليمات منها ما يخص تطبيق المرحلة الثانية من معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)؛ وتضمنت إلزام المصارف بتصميم نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، ومن ثمّ تصنيف التسهيلات الائتمانية بناءً على ذلك ضمن ثلاث مراحل لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتميز التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الأولى بعدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، في حين تكون الزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الواقعة ضمن المرحلة الثانية دون وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. أما المرحلة الثالثة، فتتميز بوجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية الواقعة ضمنها)، وقد سمحت هذه التعليمات للمصارف إمكانية مواءمة أنظمة التصنيف الداخلي لديها بأنظمة التصنيف الخارجي لأحد وكالات التصنيف الائتماني المعتمدة من حيث الشكل وآلية التصنيف ومنهجيته، كما أشارت هذه التعليمات إلى أنه يحق للمصارف أن تستخدم نماذج وأنظمة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الموجودة لدى الشريك الاستراتيجي والمقدمة من قبل مورد خارجي غير موجود في السوق السورية[3].

إن الطريقة التي تختارها إدارات المصارف في تصنيفها للتسهيلات الائتمانية قد تؤثر في جودة مستحقاتها التي يرى بعضهم أنها تكون أكثر جودة إذا كانت ذات قدرة على التحول إلى تدفقات نقدية، في حين يرى آخرون أنها تكون أكثر جودة إذا كانت معدة ومفصحاً عنها بما يتلاءم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

وقد تناول البحث أثر تطبيق المرحلة الثانية من مراحل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والمتمثلة بانخفاض القيمة (Impairment) في جودة مستحقات المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للأعوام 2017، 2018 و2019.

[3]مجلس النقد والتسليف. القرار رقم (4/ م.ن). التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30). الجمهورية العربية السورية. ص 13-14.

## 1.2 - مشكلة البحث

إن استخدام المصارف لنموذج الخسائر المتكبدة قد يؤدي إلى تضليل في القوائم المالية نتيجة لتأجيل الاعتراف بها لحين حدوثها كما أنه قد يكون مؤثراً في جودة مستحقات هذه المصارف تبعاً لإجمالي أصولها الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) لتعديل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في تموز من عام 2014 مع إلزامية تطبيقه عالميًا في بداية عام 2018، أما في سورية فقد تأجل تطبيقه لبداية عام 2019 بموجب قرار مجلس المحاسبة والتدقيق المتخذ في جلسته رقم (1) لعام 2018 والتعميم رقم (13) الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بتاريخ 25 شباط 2018.

وتتناول هذه الدراسة ما إذا كان احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للأعوام 2017، 2018 و2019 قد أثر في جودة المستحقات لتلك المصارف تبعاً لحجم المصرف مقاساً من خلال إجمالي أصول المصرف.

**ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:**

هل يؤثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات تبعاً لإجمالي أصول المصارف؟

## 1.3 -أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة العلاقة بين احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) وجودة مستحقات مع الأخذ بالاعتبار إجمالي أصول المصرف من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المعنية بإعداد البيانات المالية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية واستخدامها، والاستفادة منها لأغراض تقييم بيانات هذه المصارف من قبل الجهات التشريعية وتحليلها، الدائنين والمستثمرين المحتملين والحاليين ومستخدمي البيانات المالية بشكل عام.

## 1.4 -أهداف البحث

**يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يأتي:**

1. تحديد أثر التطبيق الأولي لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) لعام 2017 في ربح المصارف عينة الدراسة.
2. تحديد أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) لعامي 2018 و2019 في ربح المصارف عينة الدراسة.
3. قياس جودة المستحقات للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2017، 2018 و2019.
4. تحديد حجم المصارف عينة الدراسة للأعوام 2017، 2018 و2019، وذلك عن طريق احتساب اللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول المصرف.
5. دراسة أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات بالاعتماد على أساليب إحصائية متقدمة متمثلة بالتحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data) للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2017، 2018 و2019.

## 1.5 -الدراسات السابقة

**الدراسات باللغة العربية**

**1. دراسة شعبان (2018) بعنوان: إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية[4].**

هدفت الدراسة إلى وضع واختبار إطار مقترح يحقق التقارب بين نموذج الخسائر المتوقعة للمحاسبة عن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) ومتطلبات المصرف المركزي المصري بما يتوافق مع السياسات الإصلاحية للمصرف المركزي المصري وسعيه لتطبيق مقررات بازل III.

[4] شعبان، شريهان محمد مختار. (2018). إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإجراء دراسة استكشافية وأخرى تجريبية؛ إذ هدفت الدراسة الاستكشافية إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية، وخلصت إلى وجود اتفاق بين الشق النظري والشق التطبيقي لهذه الدراسة في ما يخص الانتقادات والصعوبات الموجهة لنموذج الخسائر المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، في حين هدفت الدراسة التجريبية إلى تأكيد بعض النتائج التي تم التوصل إليها بواسطة الدراسة الاستكشافية؛ إذ قامت الباحثة بالاعتماد على التصميم التجريبي (2*2) لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في المعالجة المحاسبية السليمة لمخصص خسائر الائتمان في ظل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) بالمقارنة مع الإطار المقترح لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في ظل بيئة التقرير المالي في مصر، وقد توصلت الباحثة إلى أدلة على قبول صلاحية الإطار المقترح تجريبياً.

**2. دراسة أحمد (2016) بعنوان: أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية[5].**

هدفت الدراسة إلى تحليل المنهجية التي استحدثها معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك للوقوف على المعالجة المحاسبية المستحدثة كما هدفت إلى بيان أثر تطبيق المعيار على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من الأكاديميين والمهنيين.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المعلومات المحاسبية؛ إذ يسهم في زيادة ملاءمة هذه

[5] أحمد، وفاء. (2016). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقًا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4.

المعلومات ومصداقيتها باستثناء بعض التيسيرات التي تحد من هذا الأثر الأمر الذي دفع بلجنة بازل للرقابة المصرفية للطلب من المصارف عدم الأخذ بهذه التيسيرات.

**3. دراسة قاره (2016) بعنوان: أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني [6].**

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة المخاطر التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح، وذلك خلال أعوام 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 و2014. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في جودة الأرباح، ومن ثم تصميم استبيان لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية، وذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية بنوك تجارية أردنية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان في جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

## الدراسات باللغة الإنكليزية

**1. دراسة Chishty & Razak (2020) بعنوان:**

أثر التحول الإلزامي إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرباح في المملكة العربية السعودية

The Impact of the Mandatory Conversion to IFRS on Earnings Quality in Saudi Arabia.[7]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التحول الإلزامي إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة الأرباح لجميع الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، باستثناء قطاعات البنوك والتأمين وصناديق الاستثمار العقاري.

[6] قاره، محمد شريف. (2016). أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة. الأردن.

[7] Chishty, M. A. Q., & Razak, R. A. (2020). Assessing The Impact of the Mandatory Conversion to IFRS on Earnings Quality in Saudi Arabia. American International Journal of Business Management, 3(5).

يستخدم هذا البحث استمرارية الأرباح لقياس جودة الأرباح في المملكة العربية السعودية. تم جمع بيانات العينة للأعوام 2016، 2017 و2018.

وخلصت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مرتبطة بالاستمرارية العالية للأرباح، ومن ثمّ فهي مرتبطة بجودة أعلى للأرباح، كما أكدت النتائج أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتمتع أيضاً بمستوى عالٍ من استمرار الأرباح، ما يعني أن الأرباح ذات جودة عالية بالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكلما زادت استمرارية الأرباح، زادت جودة الأرباح، والعكس صحيح. بناءً على الأدلة التجريبية، أظهرت نتيجة الدراسة أن الاختلاف بين معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليست مهمة، وعليه فإنه لا يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الصادرة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما يتعلق استمرارية أرباح الشركات السعودية.

**2. دراسة Magdalena & Martani (2020) بعنوان:**

أثر معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في مخصصات خسائر القروض

The Effect of IFRS (9) Adoption On Loan Loss Provisions.[8]

هدفت الدراسة إلى فحص ما إذا كانت هناك زيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على عينة من المصارف الأوروبية. لم تستطع الدراسة إثبات زيادة في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، حتى وإن كانت النتائج تشير إلى أن المخصصات المشكلة أقل في القيمة مما كانت عليه قبل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9).

[8] Magdalena, F. C. S., & Martani, D. (2020). The Effect of IFRS (9) Adoption On Loan Loss Provisions. ICORE, 5(1).

خلصت الدراسة إلى أنه يمكن أن يؤدي اعتماد معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) لمنع الاعتراف خطوة واحدة وفجأة بالخسائر الائتمانية في أثناء الأزمة، وهو يتطلب من الإدارة مراقبة القروض بشكل منتظم ما يجعل الإدارة أكثر قدرة على توقع خسائر القروض، بالإضافة إلى ذلك، سيسهل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على المستثمرين مراقبة إدارة الائتمان التي تقوم بها البنوك واتخاذ القرارات الصحيحة لاستثماراتهم.

**3. دراسة Oberson (2020) بعنوان:**

علاقة مخاطر الائتمان بمخصصات خسائر القروض المصرفية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9): الدليل المبكر

The Credit-Risk Relevance of Bank Loan Loss Provisions Under IFRS (9): Early Evidence.[9]

هدفت الدراسة إلى بيان ما إذا كان معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) يحسن من ملاءمة مخاطر الائتمان بالنسبة للمستخدمين، تمت الدراسة على عينة من المصارف الأمريكية باستخدام التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data).

خلصت الدراسة إلى أن مخصصات الخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) أكثر ملاءمة من مخصصات الخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS 39). إضافة إلى أن حجم المخصصات المحتسبة وفقاً لمعيار معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) أكبر من حجم المخصصات المحتسبة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39).

**ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تناولها لبيئة الأعمال المصرفية السورية التي تأثرت خلال فترة الدراسة بعوامل عدّة من ضمنها فيروس كورونا

[9] Oberson, R. (2020). The Credit-Risk Relevance of Bank Loan Loss Provisions Under IFRS (9): Early Evidence. Available at SSRN 3414614.

(COVID-19) والحصار الاقتصادي المفروض على الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي أثر في استمرارية الاعمال عامة وعلى قدرة العملاء على السداد خاصة.

### 1.6 -فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث، يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات.

### 1.7 - منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى معرّفة تفصيلية دقيقة حول مشكلة البحث وفرضيته وقياس متغيراته اعتماداً على جمع البيانات والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وتحليلها بهدف التعرف على أثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة مستحقات المصارف عينة الدراسة للأعوام 2017، 2018 و2019.

## ثانياً: الإطار النظري

### 2.1 -مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة

عرف معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) الخسائر الائتمانية على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها (أي كل العجز النقدي) مخصومًا بمعدل الفائدة الفعلية الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلية المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُسْتَحْدَثة ذات المستوى الائتماني المتدني)، كما عرف الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها متوسط الخسائر الائتمانية مُرجحة بالمخاطر المتعلقة بالتعثر الذي يحدث في السداد على أنها الأوزان[10].

[10] المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية. ص 328.

كما أشارت الفقرة (4.1.1) من معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) إلى أنه يجب على المنشأة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي لتقاس لاحقًا وفقًا لأحد التصنيفات الآتية (التكلفة المطفأة، القيمة العادلة بواسطة الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة بواسطة بيان الدخل)، وذلك تبعًا لنموذج أعمال المصرف وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لهذه الأصول[11]. وتقوم المصارف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) عن طريق المعادلة الآتية[12]:

$$ECL = PD * EAD * LGD$$

حيث:ECL (الخسائر الائتمانية المتوقعة)، PD (احتمالية التعثر)، EAD (التعرض عند التعثر)، LGD (الخسارة عند التعثر).

ويتم احتساب مقدار انخفاض القيمة للأصول والالتزامات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة كافة بواسطة الدخل الشامل الآخر في حين لا يتم احتساب انخفاض قيمة للأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة بواسطة بيان الدخل ويتم تكوين المخصصات المقابلة لانخفاض القيمة على أساس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويتكون نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) من ثلاث مراحل بحسب تصنيفها الائتماني؛ إذ تمثل المرحلة الاولى (Stage 1) مرحلة الاعتراف الأولي بالأصل؛ فبمجرد الحصول على الأصل يتم الاعتراف بخسائر الائتمان التي من المتوقع عدم سدادها خلال اثني عشر شهرًا من تاريخ إعداد القوائم المالية، ويتم احتساب عوائد الفوائد على أساس إجمالي القيمة الدفترية من دون تعديلها بخسائر الائتمان المتوقعة، في حين المرحلة الثانية (Stage 2) هي مرحلة زيادة الخطر الائتماني للأصل الذي لم يتجاوز جودة الائتمان؛ إذ في تلك المرحلة تحدث زيادة جوهرية في خطر الائتمان إلا أن جودة الائتمان ما زالت أكبر من خطر

[11] IFRS (9), Para: 4.1.1.

[12] مجلس النقد والتسليف. القرار رقم (4/ م.ن). التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30). الجمهورية العربية السورية.

الائتمان. ويتم في تلك المرحلة الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار كامل حياة الأصل ويظل حساب عائد الفائدة كما هو في المرحلة الأولى. في حين تعتبر المرحلة الثالثة (Stage 3) والأخيرة هي زيادة خطر الائتمان للأصل إلى الحد الذي يعد تدهور ائتماني. وفى تلك المرحلة يستمر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدار حياة الأصل، ويتم حساب عائد الفائدة على أساس التكلفة المستهلكة التي تعبر عن القيمة الإجمالية المحملة معدلة بمسموحات الخسائر[13].

**2.2 -مفهوم جودة المستحقات**

عرف (Jones, 1991) المستحقات بأنها الفرق بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والأرباح، في حين عرف (Slovan, 1996) المستحقات بأنها صافي الأصول العاملة (أي الأصول المتداولة عالية السيولة) مطروحاً منها مصروف الاستهلاك[14].

تعتبر جودة المستحقات عاملاً مهماً لتقييم جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة ستوفر درجة عالية من إمكانية التنبؤ، كما ستوفر دقة عالية في الإفصاح عن الأرباح[15]. وتشير جودة المستحقات المنخفضة إلى مخاطر تدفق نقدي عالية؛ إذ تقل من احتمالية تحقيق المستحقات كتدفقات نقدية[16].

[13] شعبان، شريهان محمد مختار. 2018. إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص 101.

[14] Shalaei, S. K., & Hashemi, S. A. (2017). Studying the impact of accruals quality and market risk premium on stock return excess using Fama-French three factor model. J. Pol. & L., 10, 114.

[15] Shin, Y. (2019). A Study on the Calculation and Provision of Accruals-Quality by Big Data Real-Time Predictive Analysis Program. International journal of advanced smart convergence, 8(3), 193-200.

[16] Cho, M., Ki, E., & Kwon, S. Y. (2017). The effects of accruals quality on audit hours and audit fees. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 32(3), 372-400.

ويمكن تعريف جودة المستحقات بأنها مدى ارتباط المستحقات بتحقق التدفقات النقدية؛ إذ يشير وجود فروقات بين المستحقات الكلية وصافي التدفقات النقدية إلى انخفاض جودة الاستحقاق[17].

وتعد العلاقة بين جودة المستحقات والمستحقات الكلية علاقة عكسية؛ فكلما زادت نسبة المستحقات كان ذلك مؤشراً على عدم جودة المستحقات، وتقسم المستحقات الكلية إلى المستحقات الإجبارية (العادية) هي مستحقات تنشأ من العمليات التي تمت خلال الفترة الحالية، وهي مستحقات طبيعية بالنظر لمستوى الأداء واستراتيجية الأعمال والمستحقات الاختيارية (غير الاعتيادية)، وهي المستحقات التي تنشأ من العمليات التي تنشأ نتيجة إدارة الأرباح[18].

يمكن قياس جودة المستحقات باستخدام المدخل الذي يستند إلى قائمة المركز المالي أو المدخل الذي يستند إلى قائمة التدفقات النقدية. إن استخدام المدخل الذي يستند إلى قائمة المركز المالي من الممكن أن يعطي نتائج تفتقر إلى الدقة والموضوعية بسبب وجود احتمال وجود أخطاء في القياس[19].

بناءً على ما سبق يمكن قياس جودة المستحقات بالاعتماد على المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج التدفقات النقدية وفقاً لما يأتي:

المستحقات الكلية = الربح – التدفقات النقدية التشغيلية

المستحقات الإجبارية = (الدخل التشغيلي – التسهيلات الائتمانية المباشرة) / الأصول الثابتة

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات الاجبارية

---

[17] Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. The accounting review, 77(s-1), 35-59.

[18] العقله، وائل. (2017). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011–2015). مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79. ص 97–98.

[19] Hribar, P., & Collins, D. W. (2002). Errors in estimating accruals: Implications for empirical research. Journal of Accounting research, 40(1), 105-134.

**2.3 -مفهوم حجم المصرف (إجمالي أصول المصرف)**

كثرت الدراسات المحاسبية التي تناولت دراسة العلاقة بين حجم الشركة والمقاييس المختلفة لجودة الأرباح، وتباينت في نتائجها تبعاً للمقياس المستخدم لقياس جودة الأرباح، فقد توصلت بعض دراسات إلى وجود تأثير عكسي لحجم الشركة في جودة الأرباح، على اعتبار أن احتمال قيام الشركات الكبرى باتباع البدائل المحاسبية التي من شأنها تخفيض الأرباح المحاسبية لتجنب التكاليف السياسية والتنظيمية. ومع ذلك، توصلت دراسات أخرى إلى وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على جودة الأرباح عامةً وجودة المستحقات خاصةً[20].

وقد تنوعت طرق قياس حجم المصرف بتنوع مستخدمي القوائم المالية؛ فمنهم من يقيسها بالاعتماد على حجم الودائع، ومنهم من يقيسها بالاعتماد على حجم التسهيلات الائتمانية، ومنهم من يعتبر أنه من الأفضل قياسها بحسب إجمالي أصول المصرف أو صافي الإيرادات التشغيلية.

## ثالثاً: الإطار العملي

**3.1 - أسلوب جمع البيانات**

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد البحث على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بشكل أساسي بالبيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية محل الدراسة والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية والموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والمواقع الرسمية للمصارف المدروسة بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث تناولاً مباشراً أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

[20]إبراهيم، إيهاب. (2017). قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص 7.

## 3.2 -مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث وعينته من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفًا خلال أعوام 2017 و2018 و2019، وهي: البنك العربي، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك عودة، وبنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والمهجر، وبنك بيبلوس، ومصرف فرنسبنك، وبنك سورية والخليج، وبنك الأردن، وبنك قطر الوطني، وبنك الشرق.

## 3.3 -أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لهذه البيانات بالشكل الذي يمكن معه اختبار فرضيات الدراسة بواسطة برنامج (Microsoft Excel) وبرنامج (Eviews) ؛ إذ استخدم التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data) للوصول إلى النتائج لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد استخدم هذا الأسلوب نتيجة وجود متغيرات عدة لمصارف عدّة وفترات زمنية عدّة.

**ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يأتي**

1. تعد أكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي–زمني.
2. تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي، وذلك بزيادة عدد الملاحظات، وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
3. تأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن، وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

## 3.4 -قياس متغيرات الدراسة وتحليلها

**1-الخسائر الائتمانية المتوقعة:**

تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 التي تتضمن القوائم المالية المعاد عرضها لعامي 2018 و2017 وفقاً لمعيار التقارير

المالية الدولي (IFRS 9) بالإضافة لقوائم عام 2019 لتلك المصارف لقياس المتغير المستقل كما يأتي:

بالنسبة لأثر التطبيق الأولي لعام 2017، فقد تم جمع البيانات من الإيضاحات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، أما أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) خلال عامي 2018 و2019، فيتمثل بمصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمرحلتين الأولى والثانية على اعتبار أن مصروف الخسائر الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة يحتسب بالأصل ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) المطبق سابقاً، وعليه يمكن تلخيص النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الجدول الآتي:

| مصروف/ (استرداد) | 2019 | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| | ليرة سورية | ليرة سورية | ليرة سورية |
| البنك العربي | 337,334,368 | (71,995,932) | (2,610,879,909) |
| بنك عوده | (864,478,523) | 76,064,773 | (2,537,087,435) |
| بنك بيمو السعودي الفرنسي | (4,338,207,225) | (440,543,587) | (1,526,336,357) |
| بنك سورية والمهجر | (2,083,188,593) | (35,962,706) | 220,425,401 |
| بنك بيبلوس | (1,105,041,540) | (323,258,959) | 2,836,492,203 |
| مصرف فرنسبنك | 104,387,893 | (145,666,020) | (3,861,859,993) |
| بنك سورية والخليج | 93,412,405 | 177,477,007 | (679,738,411) |
| المصرف الدولي للتجارة والتمويل | 864,614,252 | (104,098,023) | (2,705,535,163) |
| بنك الأردن | 923,815,924 | 535,971,549 | - |
| بنك قطر الوطني | 63,877,207 | (68,775,111) | 653,466,267 |
| بنك الشرق | (568,691,203) | (261,897,903) | (227,105,244) |

بلغ المتوسط الحسابي لمصروف الخسائر الائتمانية خلال عام 2017 مبلغ (948,923,513) ليرة سورية، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمصروف الخسائر الائتمانية خلال عام 2018 مبلغ (60,244,083) ليرة سورية مقارنة بملغ (597,469,549) ليرة سورية خلال عام 2019.

أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية لأثر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) تبايناً كبيراً في النتائج ضمن المصرف نفسه خلال السنوات الثلاثة التي تم تطبيق المعيار فيها، الأمر الذي يعزيه الباحث إلى عدم

قدرة هذه المصارف على احتساب احتمالية التعثر احتساباً دقيقاً نظراً لقيامها بتصميم نظام تصنيف داخلي جديد بحاجة إلى تحسين وتطوير مستمر ليصل إلى صيغة مثلى، الأمر الذي أدى إلى تذبذب في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترات المدروسة للمصارف عينة الدراسة.

## 2-جودة المستحقات:

قيست جودة المستحقات بالاعتماد على المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج التدفقات النقدية. وقد تم قياس جودة المستحقات من واقع بيانات المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية للمصارف عينة الدراسة بالاستناد إلى دراسة (المعيني، 2011) كما يأتي:

المستحقات الكلية = الربح – التدفقات النقدية التشغيلية.

المستحقات الإجبارية = (الدخل التشغيلي – التسهيلات الائتمانية المباشرة) / الأصول الثابتة

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات الإجبارية

وكانت النتائج كما يأتي:

| المستحقات الاختيارية | 2019 | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| | ليرة سورية | ليرة سورية | ليرة سورية |
| البنك العربي | 10,004,527,169 | (5,385,802,131) | (4,790,176,070) |
| بنك عوده | (5,201,752,928) | (9,003,879,079) | 13,001,458,730 |
| بنك بيمو السعودي الفرنسي | (25,222,009,163) | (22,372,764,610) | (20,142,568,938) |
| بنك سورية والمهجر | 31,146,130,890 | 5,018,900,173 | (21,320,541,472) |
| بنك بيبلوس | (3,993,219,918) | (2,719,651,201) | (8,156,604,151) |
| مصرف فرنسبنك | (1,943,242,111) | 605,641,417 | (17,502,342,554) |
| بنك سورية والخليج | 1,000,488,993 | 5,127,772,733 | (2,026,526,396) |
| المصرف الدولي للتجارة والتمويل | (5,192,298,706) | 791,138,106 | (7,065,820,579) |
| بنك الأردن | 2,315,360,646 | (5,684,647,481) | (5,534,848,088) |
| بنك قطر الوطني | 9,934,243,262 | (940,441,291) | (404,686,519) |
| بنك الشرق | (9,429,796,041) | (4,899,116,873) | (5,236,235,248) |

بلغ المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية خلال عام 2017 مبلغ (7,198,081,026) ليرة سورية في حين بلغ المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية خلال عام 2018 مبلغ (3,587,531,840) ليرة سورية مقارنة بمبلغ 310,766,554 ليرة سورية خلال عام 2019.

يرى الباحث أنه وباستثناء بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك بيبلوس وبنك الشرق والتي كان مبلغ مستحقاتها الكلية سالبًا طوال فترة الدراسة، فقد تذبذب مبلغ المستحقات الكلية للمصارف الأخرى، الأمر الذي يعكس تذبذباً واضحاً في جودة المستحقات خلال فترة الدراسة.

وكون العلاقة بين المستحقات الاختيارية وبين جودة المستحقات علاقة عكسية، فإن البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة خلال عام 2017 كانت البيانات ذات الجودة الأعلى يليها بيانات عام 2018 في حين كانت بيانات عام 2019 أقلها جودةً.

## 3-حجم المصرف (إجمالي أصول المصرف):

تم احتساب حجم المصرف من بيان المركز المالي ضمن البيانات المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة بالاستناد إلى دراسة (Hasan & Abdul Rahman, 2020) كما يلي:

حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف

وقد كانت النتائج بالشكل الآتي:

| حجم المصرف (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف) | 2019 | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| البنك العربي | 21.356 | 21.271 | 21.215 |
| بنك عوده | 21.586 | 21.053 | 21.042 |
| بنك بيمو السعودي الفرنسي | 23.144 | 22.782 | 22.563 |
| بنك سورية والمهجر | 22.187 | 22.174 | 21.810 |
| بنك بيبلوس | 21.112 | 20.917 | 20.804 |
| مصرف فرنسبنك | 22.792 | 22.266 | 21.624 |
| بنك سورية والخليج | 21.139 | 20.754 | 20.777 |
| المصرف الدولي للتجارة والتمويل | 21.734 | 21.555 | 21.465 |
| بنك الأردن | 20.951 | 20.933 | 20.935 |
| بنك قطر الوطني | 21.560 | 21.298 | 21.303 |
| بنك الشرق | 22.174 | 21.788 | 21.477 |

نلاحظ من الجدول السابق أن بنك بيمو السعودي الفرنسي هو المصرف الأكبر حجماً خلال سنوات الدراسة، في حين كان بنك الأردن وبنك بيبلوس وبنك سورية والخليج هي المصارف الأصغر حجمًا على الترتيب خلال الأعوام 2019، 2018 و2017.

## 3.5 -اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث باتباع الاختبارات الآتية لاختيار النموذج الملائم لتقدير معلمات النموذج المدروس:

أ– تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

Generalized Least Squares (GLS)، وذلك بإدخال المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)، يجب أن يكون عدد المتغيرات الوهمية مساوية (n-1)

حيث: عدد المصارف عينة الدراسة

وعليه فقد بلغ عدد المتغيرات الوهمية 10.

**Dependent Variable: DEPENDED**
**Method: Panel Least Squares**
**Date: 09/08/20 Time: 23:47**
**Sample: 2017 2019**
**Periods included: 3**
**Cross-sections included: 11**
**Total panel (balanced) observations: 33**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 4.62E+11 | 4.22E+11 | 1.094116 | 0.2863 |
| INDEPENDED | -0.407543 | 1.482167 | -0.274964 | 0.7860 |
| SIZE | -4.31E+10 | 3.91E+10 | -1.102717 | 0.2826 |
| D2 | 8.72E+09 | 2.72E+10 | 0.320147 | 0.7520 |
| D3 | 3.55E+09 | 8.42E+09 | 0.421420 | 0.6777 |
| D4 | 8.43E+09 | 1.29E+10 | 0.651894 | 0.5215 |
| D5 | 1.68E+10 | 1.73E+10 | 0.970764 | 0.3427 |
| D6 | -1.21E+10 | 1.39E+10 | -0.872291 | 0.3929 |
| D7 | 2.59E+10 | 1.76E+10 | 1.474599 | 0.1552 |
| D8 | 9.77E+09 | 9.70E+09 | 1.007414 | 0.3252 |
| D9 | 1.59E+10 | 1.11E+10 | 1.430676 | 0.1672 |
| D10 | 6.37E+08 | 8.14E+09 | 0.078267 | 0.9384 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **R-squared** | **0.442342** | **Mean dependent var** | **-3.49E+09** |
| **Adjusted R-squared** | **0.150236** | **S.D. dependent var** | **1.09E+10** |
| **S.E. of regression** | **1.01E+10** | **Akaike info criterion** | **49.18356** |
| **Sum squared resid** | **2.14E+21** | **Schwarz criterion** | **49.72774** |
| **Log likelihood** | **-799.5287** | **Hannan-Quinn criter.** | **49.36666** |
| **F-statistic** | **1.514318** | **Durbin-Watson stat** | **1.810155** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.198978** | | |

يشير الجدول السابق إلى عدم معنوية معلمة المتغير المستقل، والمتغير الضابط والمتغيرات الوهمية؛ إذ إن قيمته الاحتمالية (Probability) أكبر من مستوى الدلالة 5%.

ومن ثمّ، عدم إمكانية قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقاً لطريقة الانحدار التجميعي التقليدية ودراستها وفقاً أسلوب (Panel Data).

ب- اختبار معنوية المتغيرات الوهمية باستخدام اختبار (Wald Test)، وتنص فرضية العدم بأن أفضل نموذج ملائم لتقدير معلمات النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي

(Pooled Regression Model)، وتنص الفرضية البديلة بأن أفضل نموذج ملائم لتقدير معلمات النموذج هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model).

**Wald Test:**
**Equation: Untitled**

| **Test Statistic** | **Value** | **df** | **Probability** |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | **1.540533** | **(8, 21)** | **0.2028** |
| **Chi-square** | **12.32426** | **8** | **0.1373** |

**Null Hypothesis: C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)**

**Null Hypothesis Summary:**

| Normalized Restriction (= 0) | Value | Std. Err. |
|---|---|---|
| C(4) - C(12) | 8.08E+09 | 3.13E+10 |
| C(5) - C(12) | 2.91E+09 | 1.16E+10 |
| C(6) - C(12) | 7.80E+09 | 1.69E+10 |
| C(7) - C(12) | 1.61E+10 | 2.13E+10 |
| C(8) - C(12) | -1.28E+10 | 1.15E+10 |
| C(9) - C(12) | 2.52E+10 | 2.16E+10 |
| C(10) - C(12) | 9.13E+09 | 1.33E+10 |
| C(11) - C(12) | 1.52E+10 | 1.48E+10 |

**Restrictions are linear in coefficients.**

يشير الجدول السابق إلى عدم معنوية الاختبار؛ إذ إن قيمته الاحتمالية (Probability) أكبر من 5%، وعليه فإن النموذج الملائم لتقدير معلمات النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model).

وباستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) يمكن التوصل للنتائج الآتية:

**Dependent Variable: DEPENDED**
**Method: Pooled Least Squares**
**Date: 09/09/20 Time: 00:03**
**Sample: 2017 2019**
**Included observations: 33**
**Cross-sections included: 9**
**Total pool (balanced) observations: 297**
**White period standard errors & covariance (d.f. corrected)**
**WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 4.62 | 1.159477 | 3.98E+11 | 0.0000 |
| INDEPENDED | -0.41 | 4.37E-13 | -9.33E+11 | 0.0000 |
| SIZE | -4.31 | 0.107367 | -4.02E+11 | 0.0000 |
| R-squared | 0.442342 | Mean dependent var | | - |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | **3.49E+09** |
| | | | **1.08E+1** |
| **Adjusted R-squared** | **0.194796** | **S.D. dependent var** | **0** |
| **S.E. of regression** | **9.69E+09** | **Akaike info criterion** | **49.07581** |
| **Sum squared resid** | **1.93E+22** | **Schwarz criterion** | **50.22000** |
| **Log likelihood** | **-7195.758** | **Hannan-Quinn criter.** | **49.53387** |
| **F-statistic** | **1.786911** | **Durbin-Watson stat** | **2.214229** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.000363** | | |

يشير الجدول السابق إلى معنوية الاختبار؛ إذ إن قيمته الاحتمالية (Probability) أكبر من 5%، وعليه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف.

وبناءً على مؤشر (R-squared) فإن النموذج الحالي يفسر ما يقارب 44.23% من العلاقة بين متغيرات الدراسة. أما الباقي، فيعود تفسيره إلى متغيرات أخرى.

كما يشير مؤشر (Durbin-Watson) إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

DEPENDED = 4.62 - 0.41*INDEPENDED - 4.31*SIZE

## 3.6 - نتائج البحث

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- وجود أثر معنوي عكسي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في المستحقات الاختيارية تبعًا لحجم لإجمالي أصول المصرف، ومن ثمّ وجود أثر معنوي طردي لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) في جودة المستحقات تبعاً لحجم لإجمالي أصول المصرف. أي أن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) قد أدى إلى تحسين جودة

المستحقات لدى هذه المصارف يرى الباحث أن الانتقال من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ساعد على الاعتراف بالخسائر الائتمانية في التوقيت المناسب دون القيام بتأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية لحين حدوثها.

- وجود أثر معنوي عكسي بين إجمالي أصول المصرف والمستحقات الاختيارية، ومن ثمّ وجود أثر معنوي طردي بين إجمالي أصول المصرف وجودة المستحقات. يرى الباحث أن استخدام المصارف كبيرة الحجم لتقانات متطورة عند قيامها بالتصنيف الائتماني للتسهيلات الائتمانية قد أدى إلى جودة أعلى عند احتسابها الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمصارف الأصغر حجماً.

## 3.7 -التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحث من خلال الدراسة النظرية والعملية يوصي الباحث بما يأتي:

1. استخدام المصارف لنماذج وأنظمة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الموجودة لدى الشريك الاستراتيجي والمقدمة من قبل مورد خارجي غير موجود في السوق السورية، وذلك منعاً للالتباس الحاصل نتيجة التذبذب في النتائج.
2. التأكيد على أهمية التزام مدقق الحسابات بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي (540).
3. دراسة مدى تأثير تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) على المقاييس الأخرى لجودة المستحقات.

## المراجع


- إبراهيم، إيهاب. (2017). قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- أحمد، وفاء. (2016). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4.
- شعبان، شريهان محمد مختار. (2018). إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- صالح، رضا. (2010). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية (دراسة نظرية وتطبيقية). المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 2. كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الصمادي، سامي وآخرون. (2013). تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2000 – 2009. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1. ص 117.
- العقله، وائل. (2017). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011–2015). مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79.
- قاره، محمد شريف. (2016). أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، قسم المحاسبة. الأردن.

- المعيني، محمد سلمان. (2011). قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية (دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية). مجلة العلوم الاقتصادية والاقتصادية المجلد 17، العدد 64.
- الهرش، أسامة. (2017). أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح (دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي). رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
- مجلس النقد والتسليف. القرار رقم (4/ م.ن). التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (30). الجمهورية العربية السورية.
- المعايير الدولية للتقرير المالي. (2018). ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، السعودية.
- Chishty, M. A. Q., & Razak, R. A. (2020). Assessing The Impact of the Mandatory Conversion to IFRS on Earnings Quality in Saudi Arabia. American International Journal of Business Management, 3(5).
- Cho, M., Ki, E., & Kwon, S. Y. (2017). The effects of accruals quality on audit hours and audit fees. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 32(3), 372-400.
- Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. The accounting review, 77(s-1), 35-59.
- Hasan, M. T., & Rahman, A. A. (2020). The Role of Corporate Governance on the Relationship Between IFRS Adoption and Earnings Management: Evidence from Bangladesh. International Journal of Financial Research, 11(4).
- Hribar, P., & Collins, D. W. (2002). Errors in estimating accruals: Implications for empirical research. Journal of Accounting research, 40(1), 105-134.
- Magdalena, F. C. S., & Martani, D. (2020). The Effect of IFRS (9) Adoption On Loan Loss Provisions. ICORE, 5(1).

- Oberson, R. (2020). The Credit-Risk Relevance of Bank Loan Loss Provisions Under IFRS (9): Early Evidence. Available at SSRN 3414614.
- Shalaei, S. K., & Hashemi, S. A. (2017). Studying the impact of accruals quality and market risk premium on stock return excess using Fama-French three factor model. J. Pol. & L., 10, 114.
- Shin, Y. (2019). A Study on the Calculation and Provision of Accruals-Quality by Big Data Real-Time Predictive Analysis Program. International journal of advanced smart convergence, 8(3), 193-200.


**تاريخ ورود البحث:2020/11/17**
**تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/03/14**